

(١)

حماية الشأن العام والمصلحة العامة

الحمد لله رب العالمين ، القائل في كتابه الكريم : {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله ، اللهم صلِّ وسلم وباركْ عليه وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .
وبعد :

فقد بنى الإسلام دولة حقيقية ، أرسى قواعدها ، وجعل لها مقوماتها ، وحث على الحفاظ عليها ، والذود عنها ، وجعل حماية شأنها العام والاهتمام به مسؤولية مشتركة بين جميع أفرادها ، وكلما زاد الوعي بين أبناء المجتمع بقيمة الشأن العام وخطورته ، كلما زاد التعاون والتكاتف والترابط من أجل الحفاظ عليه ، فتتحقق للمجتمع قوة البنيان الواحد ، وشعور الجسد الواحد الذي حث عليه نبينا (صلى الله عليه وسلم) ، حيث قال : (المؤمن للمؤمن كالبنيان ، يشد بعضه بعضاً ، وشبك بين أصابعه) ، وقال (صلى الله عليه وسلم) : (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد ؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) .

ومما لا شك فيه أن أحد أهم مقومات الحفاظ على الشأن العام : **تقديم المصلحة العامة الواسعة التي يعود نفعها على جميع الناس على المصلحة الخاصة الضيقة التي يعود نفعها على أصحابها فقط** ، تخليصاً للنفس البشرية من شرور الأنانية ، ذلك أن المصلحة العامة تشمل كل ما يحقق إقامة الحياة للمجتمع بأسره من أمور مادية ، ومعنوية ، تجلب الخير والنفع للناس ، وتدفع عنهم الشرور والمفاسد ، وتحقق حماية الوطن ، واستقراره ، وسلامة أراضيه ، ولا شك أن تحقيق صلاح الأمة وعموم المجتمع هو ما يقتضيه فقه الأولويات .

لقد أكد القرآن الكريم أن **الحفاظ على المصلحة العامة ، وتقديمها على المصالح الخاصة هو منهاج الرسل والأنبياء جميعاً** ، فلم يرسل الله (عز وجل) نبياً ولا رسولاً إلا لإسعاد قومه ، وتحقيق الخير لهم ، دون مقابل مادي ، أو منفعة دنيوية ، قال تعالى على لسان نبيه نوح (عليه السلام) : {وَيَا قَوْمِ لَأَسْأَلَكُمْ عَلَيْهِ مَا لَأِنْ أَجْرِي إِيَّاهُ عَلَى اللَّهِ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَلَكِنِّي أَرَأَيْتُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ} ، وقال سبحانه على لسان نبيه هود (عليه السلام) : {يَا قَوْمِ لَأَسْأَلَكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِي إِيَّاهُ عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ} ، وقال تعالى على لسان سيدنا شعيب (عليه السلام) : {إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ} .

ولقد جاء الشرع الحنيف بما يتوافق مع العقل ، ويتناسب معه ، فرغب في أمور من شأنها أن تحقق المصلحة العامة لجميع أبناء الوطن ، منها : **تلبية حاجات المجتمع الضرورية ، ومراعاة فقه الواقع** ، فإن كانت حاجة المجتمع إلى بناء المستشفيات ، وتجهيزها لعلاج الفقراء ورعايتهم ، فالأولوية لذلك ، وإن كانت حاجة المجتمع لبناء المدارس والمعاهد ، وصيانتها ، وتجهيزها ، والإنفاق على طلاب العلم ، ورعايتهم ، فالأولوية لذلك ، وإن كانت الحاجة ماسة لتيسير زواج المعسرین ، وسداد الدين عن المدنيين ، وتفريج كرب الغارمین ، فالأولوية لذلك ، فقضاء حوائج الناس والقيام بمتطلبات حياتهم من الواجبات الشرعية والوطنية ، يقول (صلى الله عليه وسلم) : (مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبَعَانَ ، وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ ، وَهُوَ يَعْلَمُ) .

ومنها : **الحفاظ على المال العام** ، فهو مما يشترك فيه المواطنون جميعاً ، وحرمة المال العام أشد من حرمة المال الخاص ؛ لكثرة الحقوق المتعلقة به ، وتعدد الذمم المالكة له ، ولذلك حذر الإسلام من إتلافه ، أو سرقة ، أو الإضرار به ، قال تعالى : {وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوْفِي كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} ،

(٣)

فالمال العام مِلْكٌ للناس جميعًا ، وليس مِلْكًا لِفئةٍ معيَّنة منهم ، والقائمون عليه إنّما هم أُمْنَاءٌ في حِفْظِهِ ، وتحصيله ، وصَرْفِهِ لأَهْلِهِ ، فلا يحلُّ لأحدٍ أن يعتديَ عليه ، أو يأخذَ منه ما لا يستحقُّ ، لأن ذلك يعد خيانة وظلمًا ؛ وأكلًا لأموال الناس بالباطل .

كما أمر الإسلام **بالحفاظ على المرافق العامة** ، كدور العبادة ، والمدارس ، والمستشفيات ، والحدائق ، وغيرها ، حيث إنها ملك للجميع ، ونفعها يعود على الجميع ، وحذّر أشد التحذير من الاعتداء عليها ، أو تضييعها ، أو إفسادها بأي صورة من الصور ، يقول الحق سبحانه : {وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا} ؛ حتى لا يتوهم بعض الناس أنه يجوز له أن يستغل الملك العام بالطريقة التي يريد ، وكيفما شاء ، بدعوى أن له حقا شائعا فيه ، وهذا فهم خاطئ ، فالواجب علينا المحافظة على المرافق العامة ، وحمايتها والقيام على تنميتها وتطويرها ؛ لأنها ليست لفرد دون فرد ، ولا لجماعة في زمن معين ؛ بل هي لنا جميعًا ، وللأجيال القادمة .

ومنها : **الحفاظ على الطريق ، ومراعاة حقها** ، فقال (صلى الله عليه وسلم) : (إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطُّرُقَاتِ) ، قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا لَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا ، نَتَحَدَّثُ فِيهَا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ) ، قالوا : وَمَا حَقُّهُ ؟ قَالَ : (غَضُّ الْبَصَرِ ، وَكَفُّ الْأَذَى ، وَرَدُّ السَّلَامِ ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ) ، وقال رسولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (الإِيمَانُ يَضَعُ وَسَبْعُونَ - أَوْ يَضَعُ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً ، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ) .

ومنها : **أداء الخدمة الوطنية** التي تعد من أهم الواجبات التي يقوم بها الإنسان نحو دينه ووطنه ، وهي دليل على ولائه لبلده ، وصدق انتمائه له ، ومحبته إياه ، فليس الوطن والعرض أقل خطرًا أو مكانة عند المسلم من نفسه ، أو دينه ، أو ماله ، أو

(٤)

متاعه ، كما أنها تغرس في أبناء الوطن معاني الرجولة ، والشهامة ، والمروعة ، والقيم النبيلة التي جاء بها ديننا الإسلامي الحنيف ، يقول (صلى الله عليه وسلم) : (عَيْنَانِ لَنَا تَمَسُّهُمَا النَّارُ؛ عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) .

ومن المصلحة العامة التي يجب مراعاتها - حفاظا على الشأن العام - **ما يكون بين الدولة وغيرها من الدول ، أو المنظمات ، أو المؤسسات الخارجية من معاهدات** : فإن أي إجراء فقهي ، أو إفتائي ، أو فكري ، أو دعوي ، لا بد أن يكون إجراءً مؤسسيا صادرا عن ولي الأمر ، أو من ينوبه في ذلك ، وعلى من يتحدث في مثل هذه الأمور أن يضع في اعتباره كل الملازمات المجتمعية ، والوطنية ، والدولية المتصلة بالأمر الذي يتحدث عنه ، حتى لا تصدر بعض الآراء والفتاوى الفردية المتسرعة في الشأن العام ، بما يصادم الواقع ، أو يتصادم مع القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وقد أمرنا الحق سبحانه وتعالى بالوفاء بالعهود ، فقال سبحانه : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ} ، فهذه الآية الكريمة عامة ، تشمل كل العقود ، والعهود ، والالتزامات التي يلتزم بها الإنسان مع غيره ، ويقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : (الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ ، إِلَّا شَرْطًا حَرَمَ حَلَالًا ، أَوْ شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا) . وهذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يرد أبا بصير (رضي الله عنه) بعد صلح الحديبية ، وفقا للمعاهدة التي كانت بينه (صلى الله عليه وسلم) وبين قريش ، مع احتمال تعرض هذا الصحابي للأذى ؛ حفاظا على العهد الذي عاهد عليه قريشا ، وهذا من باب الوفاء بالعهد من جهة ، ومن باب تقديم وتغليب المصلحة العامة من جهة أخرى .

إن للحديث في الشأن العام - دون وعي ، أو فهم - مخاطره التي تضرب في بنيان الدولة وعضدها ؛ لأنه يجعل أمن الوطن واستقراره كلاً مباحاً ، ومادة للسخرية ، فيكثر اللغط ، ويتحدث من لا يعلم فيما لا يدري ، وما أكثر المرجفين الذين يفسدون

(٥)

في الأرض ولا يصلحون ، وقد أمرنا الحق سبحانه أن نرد الأمر إلى أهله ، فقال سبحانه : {وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وَلَوْرَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّا فَضَّلْنَا اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا} .

أقول قولي هذا ، وأستغفر الله لي ولكم .



الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل وسلم وبارك عليه ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

إخوة الإسلام :

إن مفهوم الشأن العام يتجاوز اهتمامات الفرد المحدودة إلى اهتمامات جموع الأفراد ، ومن أجل ذلك فأمره ليس مشاعاً لأفراد الناس ؛ وإنما يقوم عليه متخصصون ، يدركون قيمة ما أسند إليهم من مهام تتعلق بالأمن القومي ، وحياتة الناس ، ومصالحهم ، ومقدرات الأوطان ، ووضعها الإقليمي والدولي ، وشؤونها السياسية والاجتماعية ، والأمنية ، والعلمية ، وغير ذلك ، وأهل العلم على أن المجتهد أهل الاجتهاد والنظر ، إذا اجتهد في مجال اختصاصه فأخطأ فله أجر ، وإن اجتهد فأصاب فله أجران ، ومفهوم المخالفة يقتضي أن من اجتهد من غير أهل العلم والاختصاص في غير اختصاصه ، وفيما لا علم له به ، فإن اجتهد فأصاب فعليه وزر لجرأته على الحديث والفتوى فيما لا علم له به ، وإن اجتهد فأخطأ ، فعليه وزران ، وزر لخطئه ، وآخر لجرأته على الفتوى بدون علم ؛ وذلك لحرص الإسلام على احترام أهل العلم والاختصاص ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى : {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} ، وأهل الذكر هم أهل العلم والاختصاص في كل علم من العلوم بحسب المسؤل عنه .

ومن ثم كان **التَّهْيُ عَنِ التَّسْرَعِ فِي الْفَتْيَا بَدُونِ عِلْمٍ ، أَوْ سِنْدٍ شَرْعِيٍّ** ، قال تعالى : { فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ } ، وقال سبحانه : { وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } ، ويقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : (مَنْ أَفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ) ، وقد كان أكابر الصحابة والتابعين (رضي الله عنهم) يتخرجون من الفتيا ، لعلمهم بخطورتها ؛ فيها هو الصديق (رضي الله عنه) ، يقول : " أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي ؟ وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي ؟ إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ " ، وسئل الشعبي (رضي الله عنه) عن مسألة ، فقال : لا أحسنها ، فقال له أصحابه : قد استحينا لك ، فقال : لكن الملائكة لم تستح حين قالت : { لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا } ، وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أدركت عشرين ومائة من الأنصار ، من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، يُسألُ أحدهم عن المسألة ، فيردها إلى هذا ، وهذا إلى هذا ، حتى ترجع إلى الأول .

وحماية الشأن العام مسئولية مشتركة ، كل حسب موقعه ، وقدراته ، يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : (كَلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ؛ الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) .

إن كثيراً من الناس ربما يستهينون بما يتحدثون به ، أو بما يكتبونه ، أو ما يقومون بمشاركته على صفحات التواصل الاجتماعي ، بل قد يراه بعض الناس صورة من صور التسلية ، ولا يدركون أن صناعة الشائعات ، وترويجها بين الناس وسيلة من وسائل الهدم التي يستخدمها أهل الباطل في صراعهم مع أهل الحق ، فتري أمة الجسد الواحد يشكك بعضها في بعض ، ويخون بعضها بعضاً ؛ لذا قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ) .

(٧)

فإذا كان **تحدث الإنسان بكل ما يسمعه نوعاً من أنواع الكذب** ، يُعاقب عليه قائله عقوبة شديدة في الآخرة ، فكيف بمن يتحدث بما لم يره ، أو يسمعه ، ولا علم له به ، زوراً ، وبهتاناً ، وافتراءً؟ وكم من كلمة كاذبة تبلغ الآفاق ، فتكون سبباً في عذاب صاحبها يوم القيامة ، حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : (**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا ، يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا ، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ**) ، مما يتطلب منا الحيلة ، والحذر ، والتعقل ، وعدم الخوض فيما لا نعلم ، أو الفتوى بدون علم .

لقد أمرنا الحق سبحانه بالتثبت ، وعدم الانسياق وراء المخربين ، والتحقق من كل الأخبار التي ترد إلينا ، حيث يقول سبحانه : (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**) ، وقال (**صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) : (**التَّائِي مِنَ اللَّهِ ، وَالْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ**) ، وقال (**صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) : (**التُّودَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي عَمَلِ الْآخِرَةِ**) .

ألا ما أحوجنا إلى الوعي بقيمة الشأن العام ، وتغليب المصلحة العامة ، وإدراك المخاطر التي تحيط بنا ، ويراد لنا الانزلاق فيها كغيرنا ، فلنتعظ بغيرنا ، ونفوت تلك الفرص على أعداء الدين والوطن ، ولنثبت متحدين على الحق ، حتى لا نسقط في مكائد أعدائنا المتربصين بنا ، ولننشر الثقة بيننا ، ولنعاون على كل خير يعود أثره على الناس جميعاً .

اللهم وفقنا لأداء حقوق وطننا علينا ، واحفظ شعبنا ، وولاة أمورنا ، وجيشنا ، وشرطتنا ، واجعل مصرنا العزيزة أمناً آمناً ، سخاء ، رخاء ، وسائر بلاد العالمين .